

٥٨ مليون ليرة أنفقت في حماة على الإعلانات في ٦ أشهر

حماة - محمد أحمد خبازي

أعلن تجار حماة وصناعتها أن قيمة منتجاتهم وسلعهم تعادل ٥٨ مليون ليرة، وذلك منذ بداية العام حتى نهاية حزيران الماضي فقط، ما يعبر عن تنامي قطاع الإنتاج وتعاظم التجارة الداخلية على مستوى المحافظة. وبين مدير فرع المؤسسة العامة للإعلان بحماة عماد إبراهيم «الوطن» أن إيرادات الفرع خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، لم تتجاوز الـ ٤٧ مليون ليرة، موضحاً أن أجور الإعلانات الطرقية بلغت ١٢ مليون ليرة وهي توازي كامل إيرادات الإعلانات الطرقية في العام ٢٠١٨.

وعزا مدير فرع الإعلان ارتفاع الإيرادات إلى تعافي الوضع الاقتصادي في حماة في ظل استقرار الأوضاع الأمنية، وتوفير كل التسهيلات الإدارية للتجار والصناعيين، والنتائج الإيجابية للحملات الإعلانية التي لمسها أصحاب الفعاليات الاقتصادية، بعدما نفذوها منذ بداية العام. وأشار إبراهيم إلى تحصيل العديد من الذمم المالية المترتبة على المعلنين الذين تأخروا عن سدادها، كما تم توفير بعض المستلزمات من الإدارة العامة ومنها تأمين نقل للموظفين العاملين في الفرع من أبناء منطقة سلمية، إضافة إلى التعاون المستمر مع المحافظة ومجلس مدينة حماة، فيما يتعلق بعمل لجنة إزالة العديد من اللوحات المخالفة، وهو ما أدى إلى زيادة النشاط الإعلاني المرخص. وعن أهم أنواع الإعلانات التي حققت ريعية جيدة للمؤسسة أوضح أنها الإعلانات الطرقية التي تحقق النسبة الأكبر من الريعية، ثم الإعلانات الرسمية لدوائر الدولة ومؤسساتها من مناقصات وغيرها، ثم الإعلانات الصحفية التجارية التي يعدها أصحابها وسيلة مهمة للإعلان عن منشاتهم المختلفة، إضافة إلى الإعلانات المجتمعية كالمباركات والنعيات وغير ذلك.



أرشيف إيبلا مسروق!

٧٥ ألف قطعة أثرية مسروقة من المتاحف.. وأكثر من مليون قطعة من المواقع الأثرية حمود لـ «الوطن»: ٢٥ ألف قطعة أثرية سورية في تركيا

جلنا العلي

أكد المدير العام للمتاحف والمتاحف محمود حمود وجود نحو ٢٥ ألف قطعة أثرية في تركيا مهربة من سورية ومصادرة من السلطات التركية، مشيراً إلى أنه لم تتم إعادتها إلى الآن، مبيّناً أن الآثار السورية المهربة تباع في المزادات العلنية في كل الدول الأوروبية وكل دول العالم، كما أنها تباع وتشترى على قارعات الطرق، على الرغم من صدور قرارين من مجلس الأمن الدولي لمنع الاتجار بالآثار السورية والعراقية. وأشار حمود في تصريح لـ «الوطن»، إلى عدم وجود أي تعاون دولي في هذا الخصوص، باستثناء لبنان التي قامت بمصادرة العديد من القطع الأثرية المهربة وأعادتها الكثير منها، إضافة إلى وجود العشرات من القطع الأثرية في متحف بيروت وسيتم إعادتها خلال أيام، مشيراً إلى وجود مذكرة تعاون مع الجانب العراقي أيضاً لإعادة أي قطعة يمكن أن تصل إليهم، متابعياً: إلى الآن لا يوجد أي قطع حسبما أبلغونا. ولفت إلى وجود تعاون مع المنظمات الدولية ومنظمة «الأنتربول»، الدولية لترسل بعض الصور للمصادر التي تجري في كل الدول ليتم التعرف عليها فيما إذا كانت من سورية أم لا، ولكن حتى الآن لم يعاد لنا أي قطعة. وفي سياق متصل كشف حمود عن سرقة حوالي ٧٥ ألف قطعة أثرية من متاحف سورية من المجموعات الإرهابية المسلحة، ذكراً منها مقتنيات متحف إلب التي تضم أرشيف إيبلا والذي يضم حوالي ١٦ ألف «تابلت»، وجزء من «تابلت»، إضافة إلى سرقة حوالي ٦٠٠٠ قطعة أثرية من متحف الرقة، عدا سرقة القطع الأثرية في المستودعات، إذ تم نهب حوالي ٥٠ ألف قطعة من مستودعات إلب، وحوالي ٢٠ ألفاً من مستودعات الرقة.



◀ الآثار السورية على قارعات الطرق في دول أوروبا
◀ أبو كحلة: العثور على نحو ١٥ ألف قطعة أثرية مسروقة في ريف دمشق

إلى الكثير من التلال البكر التي لم يمسه أي عالم آثار قبل الحرب، مشيراً إلى وجود وثائق تدل على ذلك. وفي ريف دمشق كشف حمود عن استعادة الجهات المعنية لحوالي ٦٠٠ قطعة أثرية كانت مسروقة، مشيراً إلى أنه خلال سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة تم سلب مواقع أثرية في وادي بردى وكفر العواميد، والتي تعود إلى العصرين الروماني والبيزنطي خاصة، إضافة إلى الكثير من عمليات التنقيب غير الشرعية في مئات المدافن، مضافاً: إلى أن هذه المجموعات تعدت سرقة الآثار لطمس الهوية

وأشار مدير الآثار والمتاحف إلى عمليات التنقيب غير الشرعية في كل التلال والمواقع الأثرية التي وقعت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، والتي جرت باستخدام آليات ثقيلة للعثور على كتون ولقى أثرية لتهدبها وتهريبها خارج البلاد، معدداً من هذه المواقع ماري وأفاميا ودورا وأورويوس والكثير غيرها، كاشفاً عن سرقة ما يتجاوز المليون قطعة أثرية. وأكد حمود قيام السلطات التركية بتنقيبات غير شرعية أيضاً في مدينة عفرين وتل جنديرز وفي عين دارا، إضافة

الثقافية لسورية من ناحية وتمويل العمليات الإرهابية من خلال الاتجار بها من ناحية أخرى. وكشف أبو كحلة عن العثور على نحو ١٥ ألف قطعة أغلبها لقي أثرية في ريف دمشق وذلك بعد استعادة الغوطة وتحوير المحافظة، إذ تمكنت الجهات المختصة من العثور عليها بحياة ضمن الأقبية والمستودعات ومهياة لتهدبها خارج سورية، مشيراً إلى أن أغلب هذه القطع فخارية تعود إلى كل الحقب والفترات، ابتداءً من عصور ما قبل التاريخ إلى التاريخ الإسلامي وصولاً للعصر الحديث، إضافة إلى منحوتات بازلتية وأوان فخارية وقطع وحلي معدنية. وأضاف: وردنا في الفترة الأخيرة إخباريات عن وجود تنقيب شرعي في مدينة كناكر، وخلال الكشف عن المدينة تبين لنا وجود مدفن جماعي متعرض للنهب السابق عدة مرات تباعاً من المجموعات الإرهابية أثناء فترة سيطرتها على المدينة، مشيراً إلى عدم القدرة على إعطاء إحصائيات عن كمية اللقى الأثرية المسروقة في المواقع الأثرية بسبب وجود الكثير من المواقع منها بقر لم يتم الكشف السابق عنها.

وأشار أبو كحلة إلى أن الجهات المختصة استطاعت الكشف عن غالبية المواقع الأثرية في ريف دمشق دون مواجهة أي صعوبات، موضحاً بوجود ١٤٥ موقعاً أثرياً مسجلاً في ريف دمشق على لائحة التراث الوطني، إضافة إلى ١٠٠ موقع آخر قيد التسجيل. وبين أبو كحلة أن المديرية قامت بترميم الكثير من المباني الأثرية المتضررة منها مبنى خان الشيخ بشكل إيساعي لمدة سنتين، إضافة إلى خان نون الذي ما زال في طور الترميم، كما يتم العمل على ترميم معبد في الضمير وإغلاق الأنفاق التي تم حفرها داخله.

المجتمع المحلي، الذي قدم لنا معلومات عن استخراج هذه القطع لبيعها، فقمنا بشراء حوالي ٢٥٠ قطعة أثرية كانت أثاراً جنائزياً من الزجاج والفخار والمجيء بها إلى المديرية العامة للمتاحف. وفي سياق متصل أشار مدير دائرة الآثار والمتاحف في ريف دمشق جهاد أبو كحلة إلى أن الكثير من الآثار التي تحتج عن التنقيب غير الشرعي من المجموعات المسلحة في ريف دمشق بيعت بأرخص الأثمان والأسواق المحلية، مشيراً إلى أن هذه المجموعات تعدت سرقة الآثار لطمس الهوية

٨ حالات غرق في طرطوس

حسن: المواقع تحت إدارة المدينة فيما منقذون والشاليهات خارج إشرافنا الشيخ: الحل بإغلاق الخيم وتعهده أصحابها بعدم فتحها مجدداً

طرطوس - الوطن

لا يكاد يمر أسبوع منذ بداية الصيف إلا ويسمع عن غرق أو أكثر على شواطئ طرطوس أو في أحد أنهارها في ظاهرة تعكس الإهمال وقلة الحيلة تجاه حماية رواد الشواطئ في صيف بدأ قانظاً وما زال، وزيارة البحر للسياحة «شراً لا بد منه» للأسف كما يبدو. وللأسف وأثناء إعداد المادة حدثت حالة غرق إضافية أمام موقع مشروع (كوتكورد) في شاطئ الأحلام ما يرفع أعداد الغرقى إلى ٨ في معلومات أولية بينهم «طفلة».

والسؤال هنا إذا كنا عاجزين عن وضع منقذ على كل مسيل مائي في محافظة تكثر فيها الأنهار الطبيعية فهل نحن عاجزون عن وضع منقذ من المدينة؟ فمن يصدق أن حادثتي الغرق كانتا على شاطئ الأحلام الملاصق للمدينة وأحد أهم مراكز الجذب للزوار نظراً لقربها من المدينة وشواطئها الرملية الجميل؟ مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن أشار في حديثه لـ «الوطن»، إلى وجود ٣ مواقع للسياحة الشعبية هي الكرتك تحت إدارة المدينة وهناك منقذون يعينهم المدينة بالتناوب بين فترتي السياحة الصيفية والمسائية وهناك برج مراقبة مع صافرات إنذار والتدخل عندما تستدعي الضرورة، إضافة إلى وجود موقعين جنوب منتجج (بلوبي) تم وضعهما بالاستثمار عن طريق المزارع العلني وفق دفاتر شروط فنية تضمنت إلزام المستثمرين بتأمين منقذين وهناك مراقبة لحسن التنفيذ من المدينة.



جميع وسائل الإنقاذ والحماية اللازمة وقد قامت لجنة من المحافظة والمديرية بالكشف على مواقع السياحة لتأكد من جاهزية هذه الشواطئ وحتى تاريخه لم تسجل أي حادثة غرق في هذه المنشآت السياحية... والمشكلة أن المصطافين يرتادون شواطئ غير مخصصة للسياحة مثل شاطئ الأحلام.. ليس فيها منقذون فتحدث حوادث الغرق والحل بإغلاق الخيم وأخذ تعهدات من أصحابها بعدم فتحها مجدداً. وبين قائد فوج إطفاء طرطوس العقيد سير شمان أن المشكلة عدم التزام الكثير من المواطنين الذين يتزلون للبحر أو الأنهار بالمنشآت والمعدات لتزويد جميع هذه المنشآت بالمنقذين المدربين إضافة إلى إقامة دورات للمقذنين الموجودين. وأضاف الشيخ: إن مديرية السياحة عممت على المنشآت السياحية الشاطئية والمنشآت التي تحتوي ضمنها مسابح مغلقة بتأمين

السموح للسياحة فيها والأماكن غير السموح فيها وتزويد جميع المواقع الشعبية التي يرتادها المواطنون بهدف السياحة بشخصيات تحدد مواعيد السياحة وتجهيز هذه المواقع بالمعدات اللازمة من حيث المنقذون وأبراج المراقبة وجميع وسائل الإنقاذ من المستثمرين كما وجه المحافظ مديرية السياحة بضرورة التزام جميع المنشآت السياحية الشاطئية بتأمين جميع وسائل الإنقاذ والوسائل اللازمة لحماية المصطافين من الغرق وتجهيز الشواطئ السياحية بأبراج المراقبة والمنقذين مع العلم أن الهلال الأحمر مستعد لتزويد جميع هذه المنشآت بالمنقذين المدربين إضافة إلى إقامة دورات للمقذنين الموجودين. وأضاف الشيخ: إن مديرية السياحة عممت على المنشآت السياحية الشاطئية والمنشآت التي تحتوي ضمنها مسابح مغلقة بتأمين

تبرعات لإزالة الأنقاض في داريا ٧٥٠٠٠ عائلة حصلت على بطاقات الدخول

عبد المتعم مسعود

كشفت رئيس مجلس مدينة داريا مروان عبيد أن الدخول للمدينة أصبح متاحاً أمام الأهالي من أي مدخل من مداخل المدينة الثلاثة وذلك لمن يحمل منهم بطاقة الدخول التي تصدرها البلدية بعد موافقة الجهات المختصة مبيّناً أن من لا يحمل بطاقة ويحتاج مراجعة البلدية فيحق له الدخول دون السماح له بالمبيت في المدينة. ولفت عبيد في حديث لـ «الوطن» أن عدد من حصلوا على بطاقات دخول ٧٥٠٠٠ عائلة بيت منهم بالمدينة ٢٠٠٠ عائلة فقط فيما تقدم ١٩ ألف عائلة بطلب للعودة للمدينة.

ووفقاً لرئيس البلدية فإن الأهالي يدخلون مواد البناء لترميم منازلهم مشيراً إلى وجود ثلاثة مراكز تحويل كهربائي فقط تغذي الأماكن السكنية. وأوضح عبيد أن نقل مركز البلدية إلى داخل المدينة يأتي بعد تجهيز المبني والوقوف مباشرة على احتياجات الأهالي داخلها نافعياً عبوسة السجل المدني إلى المدينة مؤكداً أن الدوائر داخل المدينة حتى الآن تقتصر على المخفر والبلدية ووحدة المياه مبيّناً أنه لا عودة قريبة للسجل العقاري إلى المدينة على الرغم من الانتهاء من تجهيز البناء الخاص به.

وكشف رئيس البلدية عن إعطاء البلدية لأمر المباشرة للشركة المنفذة لدخول داريا منذ أيام وأن المباشرة قد يبدأ خلال الأيام القادمة علماً أن مدة التنفيذ ستة. ولفت عبيد إلى أن البلدية تعمل على تنظيم الشوارع وترحيل الأنقاض وذلك من خلال التبرعات المقدمة لها، مؤكداً أنه لم يصرف أي مبالغ من لجنة إعادة الإعمار خلال العام الحالي.

كلام رسمي جداً

تكلفة مشروع ربط الشيخ بدر بالقدموس ٨٢٧ مليون ليرة

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بعددنا رقم / ٣١٦٥ / تاريخ ١٠ / ٦ / ٢٠١٩ تحت عنوان: «مشروع ربط الشيخ بدر بالقدموس ينتظر التمويل» فإننا نبين ما يلي:

إن المشروع المذكور هو الطريق العرضاني المباشر والمختصر الذي يربط منطقة الشيخ بدر بمنطقة القدموس عبر موقع جسر الحاج حسن.

وهذا المشروع كان وما زال موضوع العديد من المطالبات الشعبية والفعاليات في المجتمع المحلي للمطقتين نظراً لأهميته الخدمية والتنموية وتنشيط الحركة السياحية والزراعية للمنطقة ولكن ضعف الاعتمادات المالية حال دون إدراجه في خطط السنوات الماضية.

تبلغ تكلفة إنجاز الجسر نحو ١٤٠ مليون ليرة سورية وتكلفة إنجاز أعمال الطريق قبله وبعده بطول نحو ٥ كم ٦٨٧ مليون ليرة سورية أي بتكلفة إجمالية ٨٢٧ مليون ليرة سورية للمشروع كاملاً.

وقد تمت مخاطبة هيئة التخطيط والتعاون الدولي - مديرية التنمية المحلية والإقليمية والبيئية بكتاب مديريةية طرطوس رقم ٢٨٠ / ص.ت تاريخ ١٣ / ٩ / ٢٠١٨ انتهى إلى اقتراح الموافقة على إدراج هذا المشروع في الخطة السنوية لمحافظة طرطوس - مديريةية الخدمات الفنية - الطريق المحلية والثانوية لعام ٢٠١٩ والمرفق صورة عنه ولم يردنا حتى تاريخه ما يشعر بإدراجه ضمن الخطة المذكورة.

مدير الخدمات الفنية بطرطوس المهندس علي هلال رستم